اسم المقال: الإصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. ريبوار كريم محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7529
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	282_ 299
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	300_ 320
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	321_342
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	343_ 351
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	352_361
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	362_391
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	392_422
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	423_ 427
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	428_436

الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003▽

Government reforms in Iraq between challenges and opportunities after 2003

أ.م.د. ريبوار كريم محمود* Rebwar Karim Mahmoud

الملخص:

شهد العراق بعد عام 2003، تحولاً في بنية النظام السياسي الجديد والتي برزت معها مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي مارست دوراً ملحوظاً في تحديد مسارات العمل السياسي. وزادت عليه طابعاً من الاختلاف الشديد، متحولة بذلك الى وضع سياسي متقلب في الأداء، فضلاً عن مميزاته بين حالة من عدم الاستقرار وحالة أخرى من الاستقرار الحذر، لذلك رافقت عملية تشكيل الحكومات وبرامجها الاصلاحية في العراق ومنذ العام 2003، العديد من التعقيدات وهذا ما يشكل تحديات كثيرة تواجهه الحكومات العراقية. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات ما لم يكن هنالك رؤية استراتيجية عميقة لإدارة البلد.

الكلمات المفتاحية: العراق، الاصلاح، النظام السياسي، التوافقية

Abstract:

Iraq witnessed after 2003, the current, the new political, the current, the current, a group of internal variables emerged, and began, a return to the previous situation, and a return to a state of instability and another state of stability, and accompanied the process of forming governments and powers in Iraq in 2003, from the complications in many cases faced by Iraqi governments. Deep strategic vision of the country in the face of challenges.

Keywords: Iraq, reform, political system, consensus

▽ تاريخ التقديم : 2023/4/8 تاريخ القبول: 2023/6/13 تاريخ النشر: 2023/6/31

* كلية العلوم السياسية – جامعة السليمانية rebwar.mahmood@univsul.edu.iq

المقـــــدمـــــة:

شهد العراق بعد عام 2003، تحولاً في بنية النظام السياسي الجديد والتي برزت معها مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي مارست دوراً ملحوظاً في تحديد مسارات العمل السياسي. وزادت عليه طابعاً من الاختلاف الشديد، متحولة بذلك الى وضع سياسي متقلب في الأداء، فضلاً عن مميزاته بين حالة من عدم الاستقرار وحالة أخرى من الاستقرار الحذر، لذلك رافقت عملية تشكيل الحكومات وبرامجها الاصلاحية في العراق ومنذ العام 2003، العديد من التعقيدات، والتي كانت تواجه كل حكومة من تلك الحكومات، كما ان العملية السياسية والنظام السياسي المتحول يتبنى الديمقراطية وآلياتها التي أشار أليها الدستور في عملية تولي السلطة وتداولها بشكل سلمي.

وتشكل الحكومة عماد النظام السياسي الذي تم تأسيسه بعد عام 2003، حيث تشكلت هذه الحكومة من قبل الكتل السياسية وفقاً عن عملية اتفاق بين تلك الكتل والقائم على مبدأ التوافق السياسي، والتي قد تكون صعبة التحقيق بسبب مطالب الشركاء العديدة والمتقاطعة. وبناءً على ذلك، فأن اجراء الإصلاح والتغيير الشامل تتطلب الابتعاد عن المحاصصة التي ادت الى انتاج سلبيات عديدة في مسارات الحكم والادارة في الدولة العراقية وكذلك في اتجاهات العملية السياسية التي تميزت بالفوضى وعدم الاستقرار.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في البحث في الخطوات الإصلاحية البنيوية والسياسية والتي قامت بها الحكومات بها المتعاقبة في العراق بعد عام 2003، والتي اقترحت كقاعدة لتصحيح المسارات المعترجة التي صاحبت العملية السياسية والنظام السياسي في العراق.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من إشكالية مفادها :"أن عملية بناء الإصلاحات وتنفيذها في أي نظام سياسي تواجه العديد من العقبات التي تقف عائقاً في تنفيذ وتطبيق تلك الإصلاحات. ومن خلال ذلك يمكننا طرح تساؤلات عدة:

- ما الإصلاح (المفهوم والغايات)؟
- ما التحديات التي تواجه الإصلاح في النظام السياسي العراقي؟
- ما التحديات البيئة الداخلية والخارجية التي تواجه عملية الإصلاح في العراق؟
- ما الخطط التي يمكن اتباعها لاستغلال الفرص المتاحة للإصلاح؟

فرضية البحث : يبنى البحث على فرضية مفادها: "كلما توسعت الحكومة بعملية الإصلاح في مختلف مفاصل إدارتها كلما زادت من تحقيق النجاحات السياسية والإدارية في تسيير شؤونها".

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى اربع مطالب رئيسة إذ جاء المطلب الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للإصلاح، وجاء المطلب الثاني يحمل عنوان تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، في حين كان المطلب الثالث بعنوان تحديات البيئتين الداخلية والخارجية التي تواجه النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، وجاء المطلب الرابع تحت عنوان استراتيجية الإصلاح بين التحديات والفرص المتاحة.

أولاً_ الإطار المفاهيمي للإصلاح

الإصلاح في اللغة هو (صلح/ صلح، يصلح و يصلح، صلاحا وصلاحية، فهو صالح، والمفعول مصلوح له، صلح الشيء زال عنه الفساد، ضد فسد: صلحت حال المريض. وقالوا (صلح صلاحا وصلوحا وصلاحية، كان ذا خير ومنفعة، ضد فسد وهو في حالة صالحة. اصلح الشيء بعد فساده، والحال اقامه وجعله صالحاً. وهو(إزالة الفساد، {التوفيق من التوافق في الأمور} وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغير الى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة)، (ويراد به التحديث والتطوير، ومرة يراد به النهضة والتمدن واخرى التغيير والتجديد وغير ذلك من الاستعمالات المعاصرة التي تمليها الرغبة في ازالة ما يعوق ويفسد ويشد المجتمع الى الوراء). ويعرف الاصلاح reform ايضا (تغير جذري، اصلاح جذري، ينصلح حاله، يغير سلوكه، يقوم من سلوكه) (اوكسفورد). يعبر عن الاصلاحات الاقتصادية بأنها (عملية منظمة للتغير في الاقتصاد بهدف خفض او ازالة الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغيرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار). وهو ايضا (ترشيد توظيف الاستثمارات الرأسمالية والموارد البشرية والتعجيل بالتقدم العلمي والتقني وتنمية انتاجية العمالة ورفع فعالية الإنتاج من خلال تحسين نظام الدفع حسب العمل لتعزيز الحوافز الاقتصادية للعاملين). فهو تأثير في مجمل الاجراءات والسياسات التي تهدف الى تغيير الوضع الاقتصادي من حال الى افضل للاستفادة بالحد الأقصى للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية المادية والمعنوية باتجاه مختلف المجالات الاقتصادية, أو أن الإصلاحات الاقتصادية هي (حزمة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من اختلالات التوازن الداخلي والخارجي

وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد واحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق اهداف معينة يمكن اجمالها في اعادة التوازن على المستوى الاقتصاد الجزئي والكلي)[1].

ومن جانب اخر يعبر عن مفهوم الاصلاح في الأدب السياسي المعاصر بأسم (الاصلاحية) وهو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل الحكم السياسي او في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها او أسسها او انه اجراء يلجأ له لتلافي نواحي النقص أو الخطأ، كما يحصل في الاصلاحات الدستورية والاصلاحات السياسية والاقتصادية خاصة عندما تبدو هذه الإصلاحات ضرورية بهدف القضاء على الأخطاء التي تبرز عن الممارسة والتنفيذ.

فالإصلاح يهدف الى[2]:

1. ضمان عامل الاستمرار لمؤسسات الدولة ومناخ الأمن والمصالحة وتأسيس الحوار الوطني حول المطلب الديمقراطي لتأمين المرحلة الانتقالية.
2. التأكيد أن التحول لم يأت من اجل الحكم بل من أجل الإصلاح في نطاق الوفاق فالروح الإصلاحية للتحول الدستوري تقتضي اصلاحاً دستورياً لتقنين المنهج الديمقراطي وبناء المؤسسات الضامنة لهذا المنهج بمشاركة المجتمع المدني ونشر ثقافة التعددية.

وهنالك أربعة أبعاد أساسية لحركة الإصلاح[3]:

- يعد الحرية كمدخل لبناء منظومة المجتمع المدني وعقلنة السلطة.
- يعد الحوار كمدخل لإرساء الدولة الديمقراطية الاجتماعية.
- يعد السلم كمدخل للاستقرار والتسامح ونبذ التطرف والعنف.
- يعد التضامن كمدخل لتعديل انعكاسات العولمة وطنيا ودوليا.

كما أنه يمر بثلاث مراحل وهي[1]:

---

1. علاء عبد الحميد، من اجل اصلاح اقتصادي مع اشارة للعراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 107، جامعة بغداد، 2018، ص 501- 502.

[2] منى حسين عبيد، الاصلاحات الدستورية ومستقبل الحقوق والحريات، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 28، الجامعة المستنصرية، عام 2009، ص 85-86

[3] نفس المصدر، نفس الصفحة.

- مرحلة الحوار والتعايش.
- مرحلة الانتقال الديمقراطي أي مرحلة التسويات والتفاهمات.
- مرحلة التحول الديمقراطي حيث ترسخ الديمقراطية وتأييد حضورها كالية لتدبير الاختلاف والحسم في الخيارات.

1: مفهوم الاصلاح الاقتصادي:

يشير مصطلح الإصلاح الاقتصادي على أنّه "تصحيح أسس الاقتصاد الكلي بوصفه شرطاً مسبقاً لعودة البلدان المثقلة بالديون إلى طريق النمو المضطرد". وينطوي مفهوم الإصلاح الاقتصادي أيضاً على إعادة التوازن والاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير والمتوسط من خلال إجراءات الإصلاح المالي والنقدي وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية على المدى الطويل لغرض رفع كفاءة الإنتاج وزيادته من أجل استعادة الاقتصاد لقدرته على النمو. كما يرد المعنى العام للإصلاح الاقتصادي كتعبير عن إعادة التوازن المستدام بين العرض والطلب داخليا وخارجيا من خلال مجموعة من التدابير المالية والنقدية وأسعار الصرف، إضافة إلى تسهيل اعتماد نظام اقتصادي منفتح يقوم على قاعدة تحرير السوق من أجل تشجيع النمو الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر إن مصطلح التصحيح أو الإصلاح الاقتصادي يرد في العديد من الأدبيات باعتباره مرادفا للتكييف الاقتصادي(economic adjustment) أو " إعادة الهيكلة" (restructuring)[2].

فالإصلاح الاقتصادي خطوة من أجل جعل الدولة واقتصادها قويين او ينهضان بإنجاز خطوات ملموس لغرض انتشال الفقر وتحسين ظروف الطبقة الوسطى في المجتمع وتخفيض مستويات البطالة والضرائب المباشرة وغير المباشرة عنهم وتحسين الخدمات الصحية والتعليم ورفع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد لايكون الاصلاح باتخاذ قرارات اقتصادية من اجل أن تنعكس تأثيرها فقط على افراد بعينهم فتصبح اصلاحات انتهازية تسعى لتنمية اولئك الأفراد وزيادة ثرواتهم من خلال استغلالهم لمناصب وظيفية، ومن ثم فان التحسينات التي ستحصل في الاقتصاد تذهب لصالح طبقة او فئة معينة وتزيد من خلق الفوارق الطبقية ولن تتحقق عدالة في

---

[1] نفس المصدر، نفس الصفحة

2. يوسف محمد جزان، سياسات الإصلاح الاقتصادي بين النظرية والممارسة (مثال سورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005، ص 360-361.

المجتمع، وعليه فان الخطوات التي من شانها أن تحرك المستوى المعاشي للفرد نحو الرفاهية هي الخطوات المرغوبة للفرد والمجتمع ليستمتع بثماره و يكون فاعل في بلده ومجتمعه فتحرك فيه روح المسؤولية والرغبة في أن يحافظ على الموارد الاقتصادية وزيادة الانتاجية[1].

2: الغاية من تطبيق الاصلاح الاقتصادي:

تبرز الحاجة الى الاصلاحات حين تمر الدولة والمجتمع بإخفاقات او سوء ادارة او نتيجة تفاقم الفساد الاداري والمالي او جميعها سوية، أو قد تبرز الحاجة للإصلاح نتيجة ازمات دولية خارجية تنعكس بتأثيراتها على البلد لتحدث ازمة اقتصادية ويبقى رد الفعل لذلك الاقتصاد بمدى امكانية استجابته للتأقلم مع تلك الأزمات، او اذا كان اقتصاد غير هش ويتمتع اصحاب القرار السياسي والاقتصادي بقدر من المناورة والتأقلم والصمود وامكانية ايجاد البدائل والحلول لتفادي تلك الأزمات بأقل الأضرار[2].

ففي حالة كون الاقتصاد هش فان ذلك سيجعل افراد المجتمع ضحية اجراءات اقتصادية تعسفية من خلال استخدام الإجراءات الاقتصادية والادوات المالية والنقدية بتخفيض الاتفاق الحكومي وزيادة الضرائب على السلع والخدمات وأهمال الخدمات العامة كالصحة والتعليم واهمال تطوير القطاعات الاقتصادية وارتفاع الاسعار بشكل متزايد الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تلبية أبسط متطلبات العيش وانخفاض وتدني مستويات التعليم والصحة وبالتالي ستفشل الدولة بأن تكون لها سمات الدولة الرشيدة لتعمل كأداة لرفاهية المجتمع وتطوره والنهوض به، ومن ثم ستنهار بسهولة او ستضطر الدولة لاستخدام أساليب مناهضة للإنسانية مقابل استمرارها، وفي ضوء ذلك يمكن التطرق الى حاجة بلدنا العراق الى الاصلاح الاقتصادي[3].

فاقتصادنا اليوم يعاني من تدهور الانتاج وتشوهات هيكلية في الأسعار، الأسواق ممتلئة بشتى أنواع البضائع التي تدخل دون أية سيطرة نوعية او سهولة التحايل على اخضاع السلع للسيطرة النوعية بأساليب الفساد المعتادة، وهناك مديونية كبيرة وخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وشتى انواع الاختلالات الأخرى لمعظم القطاعات الاقتصادية، فنحن دولة نعيش فقط بإيرادات البترول، أذ يهيمن

1. الامم المتحدة، 2003. تقرير البرنامج الانمائي للتنمية البشرية، نيويورك.
2. المصدر نفسه.
3. علاء عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص502.

قطاع النفط والغاز على اقتصاد العراق حتى بالمستويات الاقليمية، ويمثل هذا القطاع أكثر من (65%) من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من (90%) من إيرادات الحكومة المركزية، و (98%) من الصادرات. وأدى انهيار أسعار النفط في بداية 2016 التي تراجعت مابين الثلث إلى النصف مقارنة بمعدلات حزيران 2014 إلى تدهور حاد وهائل[1].

واذا اردنا ان لا نبتعد من حيث الفترة الزمنية التي بدأت فيها الحاجة للإصلاح فيمكن أن نتحدث عن الفترة التي تلت التغيرات التي حصلت بعد 2003 كونها سجلت كمرحلة تاريخية للتغيير أذ جرى تغيير دولة بكامل كيانها ليعاد هيكلتها من جديد فمنذ تلك الحظة بدا الوضع الجديد بحاجة الى لمسات جديدة وتقويم جديد، ويذكر تقرير البنك الدولي في 30/4/ 2013 الذي اكد فيه (يواجه العراق الذي خاض غمار صراعات مختلفة خلال الثلاثين عاما الماضية كان أحدثها منذ 20 مارس/ آذار 2003، تحديات جسيمة على طريق التنمية، ووقوعه تحت الاحتلال، قد زادت صعوبة هذه المهمة نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي، واعتماد الاقتصاد العراقي المفرط على سلعة أولية واحدة، هي النفط الخام، في تحقيق إيراداته، وتمثل عائدات تصدير النفط الخام حوالي ثلثي إجمالي الناتج المحلي للعراق وكل الصادرات وإيرادات الخزانة العامة تقريبا)[2].

على الرغم من الطروحات النظرية المتعددة حول الاصلاح بكافة جوانبه، الا انه هناك اتفاق تام بأن الاصلاح الاقتصادي هو الداعم الرئيسي لبناء واقع شفاف ومتين لغرض مكافحة الفساد بكافة أشكاله. وعليه لا يمكن أن نحقق أصلاحاً شاملاً ما لم يكن هنالك أصلاحاً اقتصادياً يشمل الرؤية الاقتصادعلى المدى القريب والمتوسط والبعيد.

ثانياً_ تحديات النظام السياسي العراقي ودورها في تبني مشروع الاصلاح بعد عام 2003

1. البنك الدولي، تقرير – 2016، (تقرير البنك الدولي وثيقة معلومات برنامج PID برقم AD 7876 (مساندة برنامج العراق للإصلاح الاقتصادي)، ص2. على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview

2. البنك الدولي، تقرير – 2013، (تقرير البنك الدولي وثيقة معلومات برنامج PID برقم AD 7876 (مساندة برنامج العراق للإصلاح الاقتصادي)، ص2. على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/30/supporting-iraq-economic-reform-program

تمر الكثير من الدول في الكثير من الأحيان بأنواع مختلفة من الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية واي نوع آخر من الأزمات التي تنعكس على واقع الحياة في يوميات مجتمعاتها وفي حال لم تعالج تلك الأزمات بشكل جدي ومدروس فسوف تكون لها تداعيات خطيرة ومباشرة وسلبية على طبيعة العلاقة بين الحكومات وشعوبها احيانا قد تكون بين مكونات الشعب الواحد وهذا ما حصل في العراق فعلاً. فأن المحاصصة السياسية أدت الى تقاسم السلطة على اساس ديني وطائفي وقومي مما ادى الى نشوب صراعات بين ابناء الوطن الواحد[1].

وبالتزامن مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق منذ عام 2003 الى الان، تعطي انطباعاً بأن الحكومة العراقية في ظل النظام السياسي العراقي الحالي غير قادرة على إيجاد الحلول والمعالجات بقدر ما هنالك معرقلات سياسية داخلية وخارجية، أمام أي حكومة منتخبة يعول عليها في الأداء الإنجازي الفاعل. فالنظام السياسي المبني على أساس المحاصصة السياسية والتوافقية يعزز لنا ملامح الفشل والعجز في أدنى الاداءات في السياسة العامة للبلد الذي أصبح مثقل بالتصدعات والصراعات بسبب الاستئثار الصارخ للطبقة السياسية الأولى بمصالحهم الجهوية والذاتية والعيش على تسييس الهويات والمذاهب وتكريس خطاب الجمود والثبات على حساب خطاب المرونة والحركة دون أن تكون لها أي برامج ومشاريع سياسية وطنية مقبولة وناجحة، ولهذا أصيب النظام السياسي بعدم القدرة على التعاطي مع التحولات المتسارعة والمتلاحقة للمشهد السياسي خاصة مع إصرار الكتل السياسية على البقاء وإعادة إنتاج نفسها وأفكارها وآلياتها بصورة لا تدر إلا مزيدا من التراجع وصناعة الأزمات[2].

ومن جانب آخر فان الكتل السياسية التي تماسك زمام الامور في النظام السياسي العراقي أبدعت احياناً في إقصاء الكفاءات والمهنيين والمستقلين، لتكريس بقاءها وحجب الأفق عن أي نجاح لهذه الأجيال الشابة لأن وصولها يعني انكشافها أمام العجز والفساد، وأثبتت الكتل عدم تمكنها من تحقيق أهدافها وبرامجها الانتخابية ورهاناتها المعلنة على الأصعدة كافة، ولاسيما في مجال إدارة الدولة والتأسيس لأنتقال ديمقراطي سليم وحقيقي، الأمر الذي يتنافى مع دولة المؤسسات التي ينشدها المواطن والتي تعتمد

1. محمد الفنيش، البلاد النامية والازمات المالية العالمية: حول استراتيجيات منع الازمات وادارتها، البنك الاسلامي للتنمية (المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، سلسلة محاضرات العلماء الزائرين (17)، الطبعة الاولى، 2000، ص 15 –16.
2. عادل عبد الحمزة ثجيل، السياسة والامن في العراق تحديات والفرص، مؤسسة فريدريش ايربت، مكتب الأردن والعراق، 2020، ص 8–9–10.

على المنطق الحداثوي لإسناد الوظائف والمسؤوليات والمهام لذوي الكفاءات وليس على أساس الهويات المرتبطة بعلاقات وانتماءات وولاءات سياسية وتجارية واجتماعية[1].

كما قد عجز النظام السياسي التوافقي القائم على المحاصصة على توفير التأطير السياسي والثقافي والأمني والاقتصادي للمواطن، ولم تتمكن مخرجات هذا النظام المتمثلة بالكتل السياسية من أن تصبح مؤسسات أو مدارس موازية للتنشئة السياسية ولم تحافظ على قيم وسلوكيات المواطنة والمسؤولية وثقافة الحق والواجب والمشاركة والاهتمام بالشأن العام، مقتصرة بنشاطها على مراهنات واتفاقات وتحركات سياسية وانتخابية محدودة، وعدم إنتاجها لعمل سياسي مجتمعي ثقافي مستمر ومتواصل الحضور والتأثير، حتى بدأ التآكل التنظيمي والبنيوي للأحزاب المنضوية في الكتل بفعل هشاشة محاولات التجديد والتشبث لقياداتها بمواقعها وانحسار تطلعاتها في شرنقة المصالح الخاصة، مما أدى إلى السكوت عن مظاهر الفساد بل وممارسته، مما أدى الامر إلى السقوط في سلوكيات مريبة وتحالفات مشبوهة غير مبررة، كل هذه السلوكيات خلقت لدى المواطنين أزمة ثقة بالسياسة والسياسي وكراهية وتحقير بهما واعتبار أن أي مخرجات حول الإدارة والإصلاح من قبل الحكومة لن تنجح لأنها تصطدم بالكتل السياسية الباحثة عن إعادة التموضع والتموقع والبحث عن مواقع وأدوار سياسية جديدة[2].

وبناءً على ذلك، فقد نجد العديد من التحديات التي تواجه النظام السياسي العراقي عند محاولاته الجزئية في الاصلاح الاقتصادي في العراق، وذلك بسبب كثرة المشاكل المتعلقة بالتركيبة البنيوية للنظام السياسي مابعد 2003.

ثالثاً_ التحديات البيئتين الداخلية والخارجية التي تواجه النظام السياسي العراقي

ترتكز خيارات صانع القرار في مواجهة التحديات والتهديدات على طبيعة المقومات التي تمتلكها الدولة، والتي يسعى من خلالها إلى تأمين عناصر المواجهة، وتتعدد مصادر التهديد الداخلية والخارجية لأن الظاهرة الأمنية تتسم بالديناميكية والحيوية، وعلى هذا الأساس سيتم تناول التحديات التي تواجه

1. احمد عدنان الميالي، تحديات حكومة عادل عبد المهدي وأزمة النظام السياسي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، قضايا محلية 2019، على الرابط التالي: http://mcsr.net/news515

2. المصدر نفسه.

النظام السياسي العراقي بكل أبعادها ومستوياتها، سواءً بإطارها العام أو تلك التي تخص العراق فقط وتحديداً بعد عام 2003، لذلك سيتم تقسيم هذا المطلب وفق الاتي:

الفرع الاول: التحديات الداخلية:

يواجه العراق عدد من التحديات الداخلية التي أربكت الوضع السياسي والاقتصادي، والتي أثرت بدورها سلباً في عمل الحكومة من جهة وقدرتها في اداء واجباتها المتعلقة بتوفير الخدمات الى المواطنين, ومكافحة حالات الفساد ومحاسبة الفاسدين[1]، وعلى ضوء ذلك سنتطرق لأهم التحديات وفق الاتي[2]:

1: التحديات السياسية:

اذ تعد التحديات السياسية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية بعد 2003، والمتمثلة في الاتي:

أ. تحدي المحاصصة السياسية: أن المحاصصة السياسية التي أفرزتها الديمقراطية التوافقية تقوم على تخصيص اقسام جهاز الدولة بين القوى العراقية (السنية، الشيعية، الكردية) ونتيجة لصراع الهوية وتأسيس الدولة وفق اسس معينة بدءا من مجلس الحكم الانتقالي وصولا الى بقية مؤسسات الدولة، ووصولا إلى سياقات تقاسم المغانم وفقا لهذا الأصل كما هو الحال في مناصب الرئاسات الثالث وحتى لم يشرعن لها الدستور، شرعت لها الممارسة السياسية ابتداء من انتخابات ٢٠٠٥ وصولا الى انتخابات ٢٠١٨.

وأن الديمقراطية التوافقية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ فأنها لم تقسم على اساس الأغلبية السياسية، وانما قامت على اساس الأغلبية المجتمعية وهي بذلك أغلبية عمودية تقسم المجتمع على اساس العلاقات الأولية والانتماءات المتعددة ، وبذلك فان الأحزاب التي تقوم بهذا المشهد هي احزاب تعتمد على الجماعة أو الطائفة وتعدها الآصل في هذا الوجود.

[1] احمد عبد الامير الانباري، حكومة الدكتور حيدر العبادي: تحديات الاصلاح والفرص المتاحة، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 69، 2017، ص65

2. عوف عبد الرحمن، التحديات المستقبلية لصانعي السياسات العامة في العراق وسبل معالجتها، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد36، 2008، ص 2-3.

ب. تسيس جهاز الدولة وتكريسه لخدمة مصالح الجهة السياسية التي ينتمي اليها من تسلم منصب قيادي في هذا الجهاز بدءا من تجميع الأعوان من بني جماعته لأحكام قبضته، وصولا لإخضاع الجهاز لفئته وجهته.

ج. اضعاف أداء جهاز الدولة نتيجة لتسيسيه، اذ أن انشغال المسؤول بتحقيق اهداف وطموحات الجماعة التي ينتمي اليها وتجميع الأعوان حوله وتسنمهم المسؤوليات في هذا الجهاز، بغض النظر عن مبدا لاختصاص والكفاءة سيؤدي بالنتيجة الى اضعاف الأداء الحكومي[1].

د. كما تشكل قضية مطالب بعض المحافظات بتشكيل إقليم أحدى التحديات السياسية الضاغطة على الحكومة الاتحادية، إذ أن معارضة الحكومة الاتحادية لتشكيل الأقاليم هو بسبب الظروف التي تمت المطالبة بها لإنشاء مثل تلك الأقاليم، إذ ان الخشية أن تكون مطالب لتكوين إقليم على أساس مذهبي[2].

هـ. انعدام الثقة بين بعض الكتل السياسية، وتنافس البعض منها فيما بينها بشكل لا يراعي المصالح العامة وتفضيلها مصالحها الخاصة كان لها تأثيرها السلبي في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق، وهذا ما ساعد في شيوع حالة من الفوضى, مما يسهم في اضعاف الحكومة الاتحادية ويؤثر في عملها[3].

2_ التحديات الامنية

تتمثل في نزع السلاح وحصره بيد الدولة العراقية، خاصة وان العراق يقف على اعتاب مرحلة جديدة ولا سيما بعد حربه وانتصاره على المجاميع الإرهابية التي كانت مجتاحة اكثر من ثلثي الأراضي العراقية، بذلك يقف العراق امام جمة من التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد داعش، ولا سيما المالية منها والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وان من ابرز هذه التحديات هو نزع السلاح وحصره بيد الأجهزة

1. حازم صباح احميد، الدولة العراقية والتحديات التي تواجهها بعد انتخابات 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد16، 2019، ص291-292

2. احمد عبد الامير الانباري، مصدر سبق ذكره، ص66.

3 . نفس المصدر ص 66-67.

الأمنية للدولة العراقية والغاء المظاهر المسلحة بشكل نهائي، واحترام أحكام القضاء وسيادة القانون في جميع مفاصل الدولة والمجتمع[1].

وبهذا الخصوص أكد رئيس الوزراء العراقي الاسبق الدكتور (حيدر العبادي) أن الحكومة تعمل على حصر السلاح بيد الدولة، مشيراً إلى أن ذلك من شأنه أن يحقق الاستقرار الأمني في البلاد، إذ أعلن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء (حيدر العبادي) في 15/كانون الأول ٢٠١٧ ،البدء بتطبيق حصر السلاح بيد الدولة[2], وبذلك سيكون الأمن واحداً من اهم الموضوعات التي على الحكومة الجديدة معالجتها ومن العناصر الأساسية لهذه المعالجة مواجهة حركات التمرد والمليشيات، وقد تمت بالفعل الدعوة لمبادرة نزع السالح، وبنفس القدر من الأهمية أيضاً أن تكون اجراءات الآمن لا تتنازل عن حكم القانون أو عن احترام حقوق الأنسان، ويجب أن تكون ممارسات الإساءة لحقوق الأنسان ونزوح التجمعات من ضمن الأولوية الهامة[3].

3_ التحديات الاقتصادية

الى جانب التحديات السياسية والأمنية هناك تحدي لا يقل أهمية عن التحديات السابقة والذي يتمثل بالاتي:

أ. تحدي الفساد: يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية علاوة على اثارها الاقتصادية والاجتماعية، وشكل انتشار هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ احد التحديات الرئيسية التي واجهت عملية الانتقال في العراق، فقد ادى انهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت ادارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام وتدفق الأموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الأعمار، وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الأعمار الى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع الى يومنا هذا، ولم تعد ممارسة الفساد حكرا على وزراء الدولة وموظفيها الكبار بل أخذت تمتد الى مختلف اركان وأجهزة الدولة في بغداد والمحافظات، كما ادت ظاهرة الحزبية والمحسوبية إلى سيطرة عدد من

1. ابراهيم الجعفري، كلمة جمهورية العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة – ٧٢ ، نيبورك ، 23 / 9 / 2018
2. حيدر العبادي، نعمل على حصر السلاح بين الدولة، الرصد الإخبارية، العدد – 782 , الاحد 15 / 4 / 2018.
3. بيان صادر عن المفوضية الى مجلس البرلمان الأوربي، توصيات، – ٢٠٠٩ ، متاح على الرابط التالي: www.eeas.europa.eu/archives/docs/iraq/docs/com,06-283-ar-pdf.

الانتهازيين المنظمين الذين حولوا الفساد المالي والإداري الى ظاهرة اخطر من الإرهاب في تأثيراتها السلبية على الدولة. وبفعل هذه التطورات اخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظم (الشفافية الدولية)[1].

ب. تحدي التضخم الاقتصادي: يعني التضخم من الناحية الاقتصادية انخفاض القوة الشرائية للنقود أو زيادة اسعار السلع والخدمات مقارنة بفترة اساس معينة ويعد التضخم مؤشرا على عدم توازن قوى العرض والطلب في الاقتصاد وقد يكون مستوى التضخم طبيعية عند مستويات تصل إلى 5% مثلا ولكنه قد يكون انفجاري عندما يتخذ شكال لولبيا، اذ ترتفع الأسعار بنسب متزايدة ومستمرة وكبيرة لفترات متتالية لا يمكن السيطرة عليها بسهولة وهذا ما شهده العراق خلال السنوات السابقة، ومع وجود نظم اسعار الصرف الثابتة والسياسة المركزية في التسعير ترعرعت السوق السوداء في مختلف أنواع السلع في العراق، وعانى الاقتصاد من التشوهات السعرية, وانخفضت القوة الشرائية للدينار العراقي بصورة كبيرة، وازدادت مستويات الأنفاق وانخفضت مستويات الادخار والاستثمار مما ادى الى دخول الاقتصاد العراقي في دورة الكساد والتراجع[2].

4: التحديات الاجتماعية: وتبرز هذه التحديات بشكل واضح من خلال عدة نقاط:

أ. بناء الهوية الوطنية: أذ أن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا، لم توفق في تحقيق بناء هوية وطنية جامعة تقوم على أساس روح المواطنة والمساواة اللازمة والمؤهلة لترسيخ مبدأ الاندماج الوطني ، كما انها لم توفق في احتواء الاختلافات القائمة بين المكونات المجتمعية المتعددة في العراق، ويعود ذلك إلى أسلوب الأنظمة الحاكمة التي توالت على حكم العراق، التي لم تعترف بالتعددية الثقافية، ولا تراعي متطلباتها ما أدى إلى تعميق انتماءاتهم النوعية والمذهبية والولاء لها، على حساب الولاء للهوية الوطنية[3].

ب. التربية والتعليم: على الرغم من الأهمية التي حظي بها هذا القطاع من الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية، الا أن بعض المؤشرات ذات الدلالات غير ايجابية باتجاه تطور هذا

1. همسة قصي وعملي عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام – ٢٠٠٢ بين الواقع والطموحات، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بحث منشور في مجلة الدنانير، العدد العاشر، ٢٠١٧ ، ص ١٠.
2. المصدر نفسه ص127.
3. مروة سأنمي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهندية ، دراسة تطبيقية على العراق) رسالة – ماجستير مقدمة الى كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المستنصرية ، ٢٠١٨، ص 196.

القطاع وتطور مدخلاته او مخرجاته، فالبيانات تؤشر وجود عجز كبير من اعداد المدارس، وارتفاع نسبة المدرس ذات الدوام المزدوج والثلاثي ، ووجود المدارس الطينية التي لا تصلح للعملية التعليمية.

ج. الصحة: من أبرز هذه التحديات شحة امدادات المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات، اضافة الى وجود مشاكل جسمية في النظام الصحي ذاته والمتمثلة بتدني عدد الأسرة وعدد الأطباء لكل الف شخص مقارنة بالمؤشرات الدولية، ناهيك عن عدم الاستغلال الأمثل للإمكانيات الصحية المتاحة، حيث أن درجة اشغال الأسرة في المستشفيات الحكومية لا تتجاوز بنسبة 65% مما يعكس ضعف ثقة المواطن بالخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية والحكومية.

د. السكن: يعاني العراق من ازمة سكن، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة الى الوحدات السكنية الملائمة التي تراوحت بين مليون وحدة إلى (3.5) مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الإسكان.

هـ. الفقراء: أكدت البيانات الخاصة باستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق حيث أن 23% من السكان هم تحت مستوى خط الفقر.

و. البطالة: لعل من بين أكثر التحديات الاجتماعية تأثيرا بالاقتصاد والمجتمع، تلك الظاهرة التي استمرت معدلاتها عالية بحدود 15% حسب آخر مسح احصائي لها ، مع تركيز واضح لها في صفوف الشباب لتصل إلى 30% وبين النساء إلى 35.5% وبسبب الأوضاع التي مر بها العراق، حصل تدهور في الحالة المعاشية والثقافية والصحية للمواطن.[1]

الفرع الثاني: التحديات الخارجية:

تحدي التدخلات الخارجية وعدم احترام سيادة العراق، فلا زالت بعض القوى الإقليمية والدولية تتدخل في الشأن السياسي والأمني العراقي، بل وصل الحال إلى إنتهاك السيادة العراقية وأجواءه بشكل علني وسافر، وبدأت تتحدث بعض المنابر الإعلامية لتلك القوى عن ضرورة اختيار الحكومة العراقية

1. ناجي فارس، التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها، مركز دراسات البحيرة والخليج العربي، جامعة البصرة ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثالثة عشر، المجلد الأول، العدد 3، السنة ٢٠١٩، ص 1.

الوقوف معها ضد قوى أخرى، وبخلافه يرفع الدعم أو يتم التدخل لإنجاز هذا التحديات تمت تقسيمها وفق الاتي :

1- ضعف فاعلية السياسة الخارجية:

أما ما يخصُّ تحدي السياسة الخارجية فهذا يتمثل في قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التي تعتمد على مقدار ما تمتلكه من القوة التي تستطيع بها مواجهة تحديات المحيط الداخلي والخارجي، والاستفادة من الفرص المتاحة التي يوفرها النظامان الإقليمي والدولي، واحتواء أو تحييد القيود التي تنتج عن التفاعلات الدولية والإقليمية، وبالنظر إلى البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل في إطارها السياسة الخارجية العراقية والتي تواجه بمزيد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحد من فاعليتها وكفاءتها في تحقيق أهداف الدولة، فمن المعروف أن قدرة الحكومة على تنفيذ سياسة خارجية ناجحة تعتمد على قوة قاعدة التأييد السياسي التي تنطلق منها[1]، تقيد السياسة الخارجية العراقية بمعطيات الاوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي الدولي، لذلك فان اي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على طبيعة الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة دولة العراق على الصعيد الخارجي، وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة تحديين جذريين أحدهما على مستوى العلاقات الدولية وتحول النظام السياسي الدولي من القطبية الثنائية الى هيمنة القطب الواحد أمريكا ونتائج حرب أمريكا على العراق عام ٢٠٠٣ ،والتحدي الآخر هو تغير النظام السياسي العراقي أو الصياغة والطرح الجديد للأدوار السياسية والمؤسسات الرسمية وتعدد مراكز القوة في الساحة الداخلية للبلاد[2].

2- الديون الخارجية :

يعاني العراق من مشكلة الديون الخارجية وبخاصة تلك التي ورثها النظام السياسي الجديد من النظام السابق، وقد واجهت الحكومية العراقية صعوبة في حل مشكلة الديون ، فقد تفاقمت المديونية الخارجية العراقية لتصل الى ما يقارب (127) مليار دولار خاصة ان الواقع الحالي تجعل من تنفيذ مشاريع الإصلاحات في غاية الصعوبة وكذلك صعوبة التخلص من حجم هذه المديونية ، وتكمن الصعوبات في

1 صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد(51)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، بغداد ، 2012، ص135.

2 المصدر نفسه ، ص137.

حجم الاضطرابات الداخلية و صراعات سياسية ، وسيطرة التنظيمات الإرهابية على مدن نفطية عراقية ، فالعراق يعتمد على مورده الرئيسي من النفط كمصدر للإيرادات المالية ، وهذا المورد يتعرض وبشكل مستمر الى عمليات تهريب وحالات الفساد المالي والاداري[1].

3- المشاريع الإقليمية :

يشكل العامل الخارجي أحد أهم المتغيرات المؤثرة في حالة عدم الاستقرار في العراق كونه العائق الدائم في تنامي وتطور الإصلاحات في الواقع العراقي، إذ إن التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق بحكم انتمائه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون مسرحا للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للعراق، خاصة وأن الغزو الأمريكي لهذا الأخير شكل منعطفاً تاريخياً مهماً في العلاقات الدولية والإقليمية في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، جراء مخالفة من تداعيات أثرت على التوازن الإقليمي بين دول منطقة الشرق الأوسط أو بينها وبين القوى الدولية التي ترتبط مصالحها الإستراتيجية بهذه المنطقة بشكل مباشر وكانت المشاريع الإقليمية تتراوح بين[2]:

1- جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين الاطراف الإقليمية والولايات المتحدة الامريكية.
2- إعادة تشكيل توازن القوى الإقليمي بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج الباقي في المنطقة.
3- محاولة استغلال الهويات الفرعية والقوميات العراقية لأغراض سياسية مختلفة الأهداف وبعيدة المدى.
4- خلط الأوراق على الاستراتيجية الامريكية وزيادة انشغالها في بالشأن العراقي لإبعادها عن توجهاتها عن دول أخرى.
5- التغلغل لأغراض ومصالح اقتصادية.

4- الفواعل والتنظيمات الإرهابية:

إذ أدت التنظيمات الإرهابية بما تحمله من أفكار تدميرية وإنحرافية إلى خلق واقع مرير ومتخلف قائم على أساس القتل والإجرام أدى لدمار كبير للبنية الاجتماعية المحلية والبنية التحتية الاقتصادية

1 ظافر طاهر حسان ، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي : مشكلة البطالة وإمكانية حلها ، مجلة دراسات دولية ، العدد(62) ، جامعة بغداد : كلية العلوم السياسية ، 2006، ص10.

2 محمد جابر الانصاري واخرون ، النزاعات الاهلية العربية الداخلية والخارجية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص120.

والثقافية[1]، يرتبط الارهاب بسلسلة متتابعة من الاهداف فبعضها لها وقت وزمان محدد وتنتهي وبعض الاخر له أهداف مستمرة تدوم لمدد طويلة، فلن يتحقق الهدف الواحد إلا إذا تحقق الهدف الذي يسبقه ويضمن بذلك تحقيق الهدف الذي بعده، وعلى الرغم من تعدد وتنوع الاهداف التي تقف ورائها الاعمال الارهابية كالضغط على السلطة لتغيير مواقفها تجاه قضايا معينة لقد ذهب العرف إلى تعريف وتحديد الارهاب بأنه شكل أو منهج للعنف والصراع السياسي مابين السلطة القائمة والجهات المعارضة لها، ويصف الكثير من المختصين إن هذا الصراع، وهو من اخطر أنواع الصراع ما بين الفئة الحاكمة والطراف الخرى التي تسعى لاثبات وجودها وتكريس حقوقها وحرياتها السياسية في المجتمع سواء كانت تلك الاطراف جهات سياسية أم دينية أم قومية، كما أن ممارسة الارهاب ضد دولة ما أو ضد مؤسساتها الرسمية وسواء كان يجري من داخل الدولة أو خارجها فانه يهدف بالأساس إلى الاطاحة بالنظام السياسي القائم، فالدولة التي يمارس ضدها الارهاب "تعاني دوما من وضع سياسي واجتماعي واقتصادي وامني متدهور الامر الذي يعيق مسيرة التقدم لعدم استقرار النظام السياسي الذي أصابه الخلل مما خلفته الأعمال الارهابية، مما ينعكس بالسلب على مفاصل الدولة المختلفة ويصيبها بالشلل[2].

رابعاً : استراتيجية الإصلاحات الحكومية بين التحديات والفرص المتاحة

ان الحديث عن الإصلاح يعني الحديث عن استراتيجية كاملة تعبر عن رؤية وقدرة وبلوغ الهدف، والإصلاح في العراق بعد عام 2003 يخص منظومة الحكم، فالمشكلة في العراق هي مشكلة بنيوية بعد ان اثبتت هذه المنظومة عجزها وعدم قدرتها على الإنجاز ، كما ان الحديث عن الإصلاح بالآليات الموجودة التي تسير عليها الدولة العراقية ، قد يكون وضعاً في غاية الصعوبة وبعيداً عن الواقع ، ليس المهم ان نضع خطط وبرامج للإصلاح ، لكن الأهم أن نضع نصب أعيينا التحديات والمعوقات التي تواجه ذلك ، فضلاً عن التفكير بوضع الوسائل التي من شأنها ان تعزز تلك الإصلاحات ، وعليه تم تقسيم هذا المبحث وفق الأتي:

1 : **توفير بيئة آمنة ومستقرة لتحقيق الاصلاحات الحكومية:** ان ما طرحه رئيس مجلس الوزراء الاسبق (حيدر العبادي)، حول التغيير الجوهري أو الشامل، بنى على تلك التحديات والتهديدات، او ربما

1 أسماء خالد جرجيس ، واقع الإرهاب في العراق والتحديات المستقبلية بعد هزيمة داعش بمنظور جغرافي ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد(57)، 2019، ص180.

2 المصدر نفسه ، ص 182.

حاول السيد (حيدر العبادي) بالدعوى الى الإصلاح والتغيير، والتخلص من سيطرة قادة الكتل السياسية الممثلة بالحكومة، عبر وزراء يعملون لكتلهم أكثر مما يعملون بروح الفريق الواحد على أساس الشراكة الحقيقية لبناء الوطن على الرغم من الظروف غير الطبيعية التي هددت وجوده وكيانه، وان المتابعة للمعالجة في المشروع الإصلاحي للحيدر العبادي قد مر بثلاث مراحل مهمة يمكن تناولها على الشكل الاتي[1]:

- **المرحلة الأولى** :ما طرحة (العبادي) في البرنامج الحكومي المتضمن المحاور الأساسية للأولويات الاستراتيجية التي مثلت أسس العمل للحكومة للمدة(2014-2018) وعلى الشكل الاتي[2]:

أ- **عراق أمن ومستقر:** ان توفير بيئة أمنية مستقرة أمراً أساس لتحقيق أولويات الحكومة الاستراتيجية ، وهذا يتطلب بناء جيش قوي قادر على القيام بمسؤولياته بعيداً عن السياسة.

ب-**الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعاشي** : لا بد من تلبية متطلبات المواطن الأساسية في العيش الكريم عن طريق توفير خدمات صحية على وفق معايير عالمية وايصال الخدمات الأساسية من خلال تحسين نوعيتها من ماء وكهرباء وتطوير نظام الإدارة وقد أحتوى هذه المحور أكثر من سبعين فقرة مهمة وضعت للمعالجة.

ت- **التحول لتشجيع القطاع الخاص** : لتوفير فرص عمل أفضل وتحمل مسؤوليته تجاه المجتمع وإعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص والذي يتطلب مراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل بما يؤمن توفر مناخ استثماري مشجع لجلب رؤوس الأموال ، فضلاً عن تعزيز الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وتوفير البنى التحتية الضرورية لخلق مصادر إضافية للموازنة العامة للدولة .

ث-**الإصلاح المالي والإداري** : العمل على اصلاح النظام المالي والنظام المؤسساتي وتحسين أدائه وتبسيط اجراءات العمل.

1 سعيد مجيد دحدوح ، الممكنات المتاحة في حكومة العبادي في تنفيذ حزم الإصلاح السياسي والاقتصادي ، مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،العدد(17-18)، بغداد ، 2016، ص39.

2 المصدر نفسه ، ص40.

ج- **تنظيم العلاقات الاتحادية – المحلية** : العمل على توزيع الصلاحيات الحكومية بين الإقليم والمحافظات غير منتظمة في إقليم فضلاً على تفعيل صلاحيات المحافظات غير المنظمة في إقليم ، قانون رقم(21 لسنة2018).

- **المرحلة الثانية:** الرغبة التي أعلن عنها رئيس مجلس الوزراء (العبادي) في الكلمة المتلفزة التي ألقاها في مساء الثلاثاء 9/شباط/2016، قبل مغادرته الى إيطاليا لحضور مؤتمر ميونيخ للأمن في أجراء تعديل وزراي وصفه بالجوهري ، يضم شخصيات (تكنوقراط) وأكد على "أني من منطلق المسؤولية ومستلزمات المرحلة ادعو الى تغيير وزراي جوهري شخصيات مهنية ، وقد تناول السيد(العبادي) جملة من القضايا المهمة لأجل الإصلاح ومكافحة الفساد"[1].
- **المرحلة الثالثة** : تمثلت بوثيقة الإصلاحات الشاملة والتعديل الوزاري – المعايير والآليات التي قدمها رئيس مجلس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في أذار 2016، والتي أكد فيها على كسر طوق الترهل عبر ستة أشهر الماضية ، ومع تحقيق نجاحات عدة تكللت بتنفيذ سياسات وإجراءات مهمة لكن هناك إشارات نقد ومطالب بتغيير منشود ، لاسيما في خطاب المرجعية العليا ، فضلاً عن المطالب المشروعة للشعب العراقي في الإصلاح ، وأكد ان الوثيقة ، خلاصة تنفيذية حول عمل الحكومة وتحسين الإدارة المالية والفريق الاستشاري الطوعي[2].

2_ مكافحة الارهاب في العراق :

تعد الإرادة السياسية متغيراً رئيسياً في استئصال الإرهاب ، والذي يتأتى عبر الركون الى معالجة عميقة وجذرية لأسبابه تشارك في أعدادها جهات سياسية فاعلة، بعد أن تصدر المصدر المشهد الداخلي والإقليمي موجات من عمليات العنف ، ارتبطت بتنظيمات مسلحة ، أعقبها السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد ، وتأسيساً على ذلك فأن دحر الإرهاب يتطلب إتباع نهج يتسم بالمثابرة والشمول تتضافر به جهود جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في منع التهديدات الإرهابية وعزلها وأضعافها[3]. وكثرة الهجمات

1 نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص42.

2 المصدر نفسه ، ص45.

3 أسماء خالد جرجيس ، مصدر سبق ذكره ، ص196.

الإرهابية التي تشنها قوى الإرهاب والتطرف على المدن مستهدفة التجماعات البشرية لإثارة القتل والرعب والخوف بين أبناء المجتمع[1] .

وبعد انتصار القوات الأمنية من جيش وحشد شعبي وجهاز مكافحة الإرهاب على قوى الإرهاب والتطرف (داعش) أصبح العراق أمام تحدي جديد ألا وهو تحدي البناء والاعمار وعلى الأصعدة كافة وهنا لا بد من توفر استراتيجية شاملة لإعادة البناء تأخذ على عاتقها النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العراقي للخروج من هذه الازمات التي أخذت وقتاً طويلا ً من حياة الشعب العراقي واستقراره وسعادته . وهنا لا بد من أتخاذ استراتيجية ذات معايير وطنية خالصة تجعل من قضية استقرار العراق داخليا وخارجيا أمرا ضروريا لا بل هو من الاهداف القومية العليا التي تمس أمن واستقرار البلاد بشكلها العام.

3: الحزم الإصلاحية :

تتمثل خطورة انتشار الفساد المالي والإداري وتأثيره في مختلف نواحي الحياة ومساسها بمعيشة وأمن المواطن ، كونه بوابه افساد وأفشال أي جهد يمكن أن يسهم في معالجة المخاطر والتحديات ، وهو ما يؤكد بأن مكافحة الفساد تعد مدخلاً رئيساً ومهماً في معالجة التحديات التي يواجهها العراق، ومن هذا المعنى شدد (العبادي) على ضرورة ملاحقة الفساد ، مؤكداً عزمه في القضاء عليه ، إذ أشار بهذا الخصوص إلى "أنني لن اتهاون في ملاحقة الفساد والفاسدين لحين القضاء عليهم وسابقى اطاردهم .....هؤلاء يحاولون التقليل من شأن الإصلاحات لأنها تمسهم ويريدون أن يعرضوا وضع البلد للخطر"[2].

4: مكافحة الفساد :

يعد الفساد من أخطر المشكلات التي تواجه الدولة العراقية وهنا علينا ان نميز بين موظفي الدولة، ومكافحة الفساد والأخر محاكمة المفسدين. وربما قد نجد ان مكافحة الفساد قد يتقدم على الموضوع الثاني أي علينا ان نحصن الدولة العراقية أمام الفساد من خلال مجموعة من الإجراءات لغلق الأبواب والنوافذ التي ينفذ منها الفساد ....يمكن القول: أن أسوأ شيء في مكافحة الفساد ، هي الأجهزة المختصة بمكافحة

1 المصدر نفسه ، ص197.

2 نقلاً عن: أحمد عبد الأمير الانباري ، حكومة الدكتور حيدر العبادي : تحديات الإصلاح والفرص المتاحة ، مجلة دراسات دولية ، العدد(69) ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية : بغداد ، 2017، ص75.

الفساد وهي كثر ، عندما تمسك بشخص مشهور بالفساد وعليه ملفات فساد مهمة ، ولكن تجد بعد حين ان هذه القضية الجرمية عقوبتها ربما الحبس (ثلاثة شهور) مع وقف التنفيذ[1]، وكان محور مكافحة الفساد التي تضمنتها الحزمة الإصلاحية الأولى تحت أشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد تتشكل من المختصين وتعمل بمبدأ(من أين لك هذا) ، ودعوة القضاء الى اعتماد عدد من القضاة المختصين فيها ومحاكمة الفاسدين والتأكيد على مكافحة الفساد من خلال وضع آليات وأهمها[2]:

- تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد ، ويتولى السيد رئيس الوزراء رئاسته ، واطلاق حملة (من أين لك هذا) الى جانب مهام المجلس الأخرى ، وبالتعاون مع القضاء.
- تنشيط دور المؤسسات الرقابية والكشف عن المفسدين ووضع معايير لتقيم أداء المؤسسات الرقابية ويقتضي ذلك ، تفعيل دور هيئة النزاهة الوطنية ، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم بما يقضي ذلك من ترشيق هذه المكاتب ، وإيقاف الترهل فيها ، من أجل تكون فاعلة.
- فتح ملفات الفساد السابقة والحالية تحت أشراف لجنة عليا تتشكل من المختصين ، ودعوة القضاة الى اعتماد عدد من القضاة المختصين للتحقيق فيها ومحاكمة الفاسدين ، ووضع سقف زمني لحسم قضايا الرقابة وكشف الفساد والاعلان عنها طبقاً للقانون.

ولتحقيق المساواة الإصلاحات المنشودة أصدر رئيس مجلس الوزراء السابق (حيدر العبادي) أمراً ديوانياً وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة ، واستناداً الى المادة(78) من الدستور وتفويض مجلس النواب ، يقضي بتقليص عدد أعضاء مجلس الوزراء ليكون (22) عضواً بدلاً من (33) ومن ضمن خطوات تنفيذ الإصلاحات التي تم إقرارها ، اعفى مجلس الوزراء(123) وكلاء الوزارات والمدراء العامين[3].

أن الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 لتحقيق أصلاحات في المجالات المتعددة، واجهتها العديد من التحديات على المستويين الداخلية والخارجية، داخلياً وفقاً لتوجهات النخبة الحاكمة لادارة الدولة. أما خارجياً حسب الدور السياسي للعراق على الصعيدين الاقليمي والدولي، أو التدخلات الخارجية التي تمارسها القوى المتصارعة في الأراضي العراقية أو التي تتصارع لتمثيل دور

1 سعيد مجيد دحدوح ، مصدر سبق ذكره ، 46.

2 أحمد عبد الأمير الانباري ، مصدر سبق ذكره ، ص77.

3 المصدر نفسه ، ص78.

كبير في العملية السياسية للمراحل المتقدمة. وهذا ما يشكل تحديات كثيرة تواجهة الحكومات العراقية. ولا يمكن مواجهة هذه التحديات ما لم يكن هنالك رؤية استراتيجية عميقة لأدارة البلد.

الخاتمـــــــــــــة :

1. أن التحولات التي مر بها النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، تشكل علامة فارقة عن باقي الأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، إذ كانت هناك العديد من المشكلات التي حلقت مع ولادة هذا النظام منطلقة بذلك من أسس ديمقراطية هشة.
2. وكانت عملية بناء الدولة تحتاج الى الكثير من عملية البناء والتحديث والإصلاح في الوقت ذاته، إذ جاءت الحكومات المنتخبة وعلى مختلف مراحلها ببرامج إصلاحية عديدة الغاية منها تصحيح المسار والاعوجاج التي تعاني منها العملية السياسية في العراق.
3. عليه فأن عملية الإصلاح والتغيير الشامل تتطلب الابتعاد كلياً عن المحاصصة او الحكومة التوافقية التي انتجت لنا سلبيات عميقة في بنية الدولة العراقية وفي مجمل العملية السياسية التي كانت ولازالت من فوضى وتخبط في كل مرافق الدولة .
4. لا يمكن القيام بعملية الإصلاح دون وجود استراتيجية معدة لهذا الغرض تأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الفكرية والمادية للتخلص من كافة التحديات وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بالذات.
5. لا تتحقق عملية الإصلاح من دون تخلي القوى السياسية ونخبها عن مصالحها الذاتية وتغليبها لمصلحة الوطن العليا والتي ستكون دافع تقدم حقيقي لنجاح العملية الديمقراطية وترسخها من جهة وعامل مهم من عوامل محاربة الفساد وأضعاف نفوذه وتأثيره على عملية إعادة البناء من جهة أخرى.
6. استغلال مقومات القوة المادية والمعنوية والبيئية كلها عبر إصلاح الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي . الفكري وتوحيد الخطابين الديني والسياسي ليصب أولا وأخيرا في خدمة إعادة بناء الواقع التنموي بكل مضامينه الحيوية.